بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

مجلة كلية اللغة العربية

مجلة علمية ـ مُحكمة ـ نصف سنوية السنة الأولى ـ العدد الأول

تصدر عن كلية اللغة العربية ـ جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم
ربيع الأول ١٤٣٥هـ - يناير ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :
(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (يوسف:٢)

قواعد النشر في المجلة

١/ تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تتناول مجالات المعرفة المتصلة بعلوم اللغة العربية المختلفة .

٢/ أن يخدم البحث قضايا اللغة العربية وفقاً للمنهجية العلمية .

٣/ ألا يكون البحث المقدم قد سبق له النشر في أي مجلة علمية أخرى .

٤/ يجب ألا يكون أي من البحوث أو الدراسات المقدمة جزءاً من رسالة دكتوراه أو ماجستير.

٥/ أن يتسم البحث بالأصالة والجدة وأن تكون فيه إضافة للمعرفة .

٦/ يشترط في البحوث المقدمة للجنة من الناحية الشكلية الآتي :

أ – أن يكون مطبوعاً في نسختين بخط (simplified Arabic) بحجم ١٦ وبهوامش ٢ سم علوي وسفلي وأيسر ، و٣ سم أيمن ، وثالثة رقمية قرص مرن (cd) .

ب – ألا يزيد البحث عن (٤٠) صفحة ولا يقل عن (٢٠) بما في ذلك الأشكال والمراجع والملاحق .

ج – أن يكون مستوفياً لشروط التوثيق وفق المنهج العلمي بالنسبة للنصوص المرجعية والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بصفة خاصة وتوثيق المصادر لتدوين المعلومات الخاصة بها في هوامش الصفحات .

د_ يقدم الباحث ملخصاً لبحثه على ألا يزيد الملخص عن(٢٥٠) كلمة .

هـ_ ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة وله حق الفحص الأولى للبحوث وتقرير صلاحيتها للتحكيم أو استعادة أي منها .

و _ تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم العلمي من قبل محكمين اثنين من ذوي الاختصاص ويُبلغ صاحب البحث بنتيجة التحكيم خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تسليم البحث.

ز _ هيئة التحرير غير ملزمة برد البحوث التي لا تقبل للنشر .

ح _ يمنح كل باحث ثلاث نسخ من عدد المجلة المنشور فيها بحثه .

المراسلات :
رئيس تحرير مجلة كلية اللغة العربية المُحكّمة
جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم
ولاية الجزيرة _السودان

البريد الإلكتروني :abomoneeb123@gmail.com
تلفون : ٠١١٩٣٦٣٥٣٢

محتويات العدد

- مفهوم الضرورة الشعرية وأثره في الحكم على القراءات القرآنية
د. يوسف دفع الله أحمد

مشكل مصطلحي الحديث والمعاصر في الأدب العربي
د. محمد عبد الله سليمان الصديق

- من الزائدة في القرآن الكريم
د. محمد الإمام إبراهيم الإمام
- الحكمة في شعر الشافعي أغراضها ودلالاتها
د. محمد الفاتح زين العابدين أحمد
- أثر التقديم والتأخير في توجيه النص وتحديد دلالة الصياغة (دراسة بلاغية)
د. عبد الحكيم أحمد سر الختم جيني
- صعوبات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (طلاب جزر القمر بالجامعة نموذجاً)
د. سعيد محمود موسى عبد الحميد

في حكمته يلبس الحسي ثوب المعنوي والعكس ، وظهرت دلالة الحكمة بين الأصوات والأبنية والتراكيب والأساليب البلاغية لتصل إلى القارئ والسامع في سهولة ويسر.

كما قدم الدكتور عبد الحكيم أحمد سر الختم جيني ، بحثاً بعنوان : (آثر التقديم والتأخير في توجيه النص) (دراسة بلاغية) تحدث فيه عن آثر التقديم والتأخير بعد همزة الاستفهام , وفي الخبر المثبت , وأثر تقديم ألفاظ العموم على النفي وتأخيرها عنه ، وأثر التقديم والتأخير في كلمتي (مثل) و (غير).

وفي ختام هذا العدد يأتي البحث الذي أعده الدكتور سعيد محمود موسى عبد الحميد في (صعوبات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها)(طلاب جزر القمر بالجامعة نموذجاً) تناول فيه آثر الجانب الاجتماعي والنفسي في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها , وقد عالج الباحث هذه الصعوبات مستعيناً بالمصادر العلمية , وتجربته الشخصية في هذا المجال وتوصل البحث إلى أنه من الخطأ تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من غير الربط بينها وبين سياقاتها الاجتماعية فلابد من مراعاة القواعد الاجتماعية المصاحبة للاستخدام اللغوي . كما توصل إلى أن هنالك ضعف في مهارات الكلام لدى الأجانب عامة وطلاب جزر القمر خاصة , ويكمن علاج ذلك في تشجيعهم على الإبداع والابتكار والمبادرة ووضعهم في مواقف يضطرون فيها للبحث عن الكلمات التي تعبر عن أفكارهم .

وحتى صدور العدد القادم نحن على موعد معكم ومع آرائكم ومقترحاتكم وملاحظاتكم العلمية التي من شأنها أن تحقق لهذه المجلة غايتها المنشودة في توصيل رسالتها إلى القارئ والمتخصص كما يطيب لنا في ختام هذه الكلمة الافتتاحية أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من أسهم في هذا العدد كتابةً وتحكيماً وتدقيقاً وتصميماً , ولا يفوتنا أن نرحب بمشاركة كل الباحثين المهتمين باللغة العربية في داخل السودان وخارجه والتي تشكل إضافة حقيقية لا عدادنا القادمة بإذن الله تعالى .

رئيس التحرير

مفهوم الضرورة الشعرية وأثره في الحكم على القراءات القرآنية

د. يوسف دفع الله أحمد *

ملخص البحث

يعتبر مصطلح الضرورة وفهمه موضع خلاف بين النحاة؛ لذلك أراد الباحث أن يكشف عن حقيقته وأثره في الحكم على القراءات في هذا البحث وهو:(مفهوم الضرورة الشعرية وأثره في الحكم على القراءات القرآنية).

فَبُني البحث على ما يأتي:

١/ بيان مفهوم الضرورة الشعرية.

٢/ إمكانية توجيه ما حكم عليه النحاة أو بعضهم بالضرورة.

٣/ توضيح أثر الحكم بالضرورة على القراءات القرآنية.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وخلُص إلى أنه يتعين علىِ النحاة أن يبنوا قواعدهم على صحيح قراءات الذكر الحكيم، لا أنْ يُحَكمُوا فيها قواعد الشعر المبنية على سلطان الوزن والقافية. وأنّ الضرورة تعني ما جاء في الشعر على أشهر الأقوال ولكن اشترط بعضهم عدم مخالفة الشاعر لقواعد الإعراب.

* أستاذ مشارك - رئيس قسم النحو والصرف واللغة - كلية اللغة العربية - جامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية

المبحث الأول

مفهوم الضرورة وآراء النحاة فيه، وإمكانية توجيه ما عُدّ ضرورة

الضرورة لغة:يقول الخليل(١): ((الضَّرُّ والضُّرُّ لغتانِ، فإذا جَمَعْتَ بين الضَرِّ والنَّفْع فتَحْتَ الضّادَ، وإذا أفرَدْتَ الضُرَّ ضَمَمْتَ الضاد إذا لم تجعله مصدراً، كقولك ضَرَرْتُ ضُرّاً، هكذا يستعمله العَرَبُ.وقال الله تعالى:(وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ)(٢) والضَّرَرُ: النُّقصان يدخُلُ في الشيء، تقول: دَخَلَ عليه ضَرَرٌ في مالِه)).وجعل الجوهري لغة الفتح نقيضاً للنفع مطلقاً خلافاً لما فصّله الخليل فذ كر الجوهري : «الضَّرُّ: خلاف النفع. وقد ضَرَّه وضَارَّه بمعنًى. والاسم الضَّرَرُ. قال ابن السكيت(٣): قولهم: لا يَضُرُّكَ عليه جَمَلٌ، أي لا يزيدك. ولا يَضُرُّكَ عليه رجلٌ، أي لا تجد رجلاً يزيدك على ما عند هذا الرجل من الكفاية»(٤).

ومنه قوله تعالى:(قال ومن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ)(٥) ألجأه ،فمن اضطر دعته الضرورة(٦).والاضطرار الإلجاء إلى ما فيه ضرر بشدة وقسر ذكره الحرالي(٧)،وفي المصباح الإلجاء إلى ما ليس منه بد وفي الفرائد حمل الإنسان على ما يضر وهو في التعارف حمله على ما يكرهه وذلك ضربان:أحدهما:اضطرار بسبب خارج كمن يضرب أو يهدد لينقاد أو يؤخذ والثاني:تداخل إما بقهر قوة لا يناله بدفعه هلاك كمن غلبته شهوة خمر أو قمار وإما بقهر قوة يناله بدفعها هلاك كمن

---

١ الخليل بن أحمد، العين،مادة(ضرر)،٤٠٨/١،تحقيق د/مهدي المخزومي ود/إبراهيم السامرائي،دار مكتبة الهلال،د.ت.

٢ سورة يونس، الآية (١٢).

٣ ابن السكيت،أبو يوسف يعقوب بن إسحاق،إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ،دار المعارف _ مصر، د.ت ،ضرر،٢٣٨،١.

٤ الجوهري، إسماعيل بن حماد ،تاج اللغة وصحاح العربية،(ضرر)،٤٠٨/١،تحقيق لجنة بإشراف وزارة الإعلام _مطبعة الكويت ١٣٩٥ه

٥ سورة البقرة، الآية (١٢٦).

٦ الكفوي،أبو البقاء الحسيني ت١٠٩٤ه،الكليات،تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري،وزارة الثقافة والإرشاد القومي _دمشق،١٩٧٥ ،١٥١/٢.

٧ الحرالي * هو العلامة المتفنن أبو الحسن علي بن أحمد بن حسن التجيبي الأندلسي.وحرالة: قرية من عمل مرسية.ولد بمراكش وأخذ العربية عن ابن خروف ،مات سنة سبع وثلاثين وستمائة.الذهبي، سير أعلام النبلاء،٤٧/٢٣، السيوطي،طبقات المفسرين/٦٥/١.

اشتد جوعه فاضطر إلى أكل ميتة ومنه فمن اضطر غير باغ(٨).فيتضح من المعنى اللغوي أنّ مفهوم الضرورة هو ما اضطر أو التجأ إليه الإنسان لحاجة،سواء وقع الضرر خالصاً أم صاحبه نفع.وهذا ما يقابله المعنى الاصطلاحي الذي يعنينا عند النحاة في هذه الدراسة.

الضرورة اصطلاحاً :

فمصطلح(الضرورة الشعريّة)في الحقيقة ما هو إلّا اقتباس من مصطلح الفقهاء(الضرورة الشرعيّة)،وإنّ قول النحاة:يباح للشاعر في حال الاضطرار ما لا يباح لغيره(٩)؛ ترخصاً في مخالفة قواعد النّحو مأخوذ من قول الفقهاء:((الضرورة تبيح المحظورة))(١٠).وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة إلى المذاهب الآتية:

١/أنّها ما لا يجوز في اختيار الكلام ؛لأنّ (الشعر نفسه ضرورة)(١١). قال سيبويه :هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجّاج:

- قواطناً مكة من ورق الحمي *

يريد الحمام(١٢). وقال ابن عصفور:((اعلم أنّ الشعر لمّا كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ،ويحيله عن طريق الشعر)). قال الخليل بن أحمد: ((والشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب وعُرِفت المآثر، ومنه تُعُلِّمت اللغة، وهو حُجَّة فيما أشكل من غريب كتاب اللّه، وغريب حديث رسول اللّه صلى الله عليه وسلم وحديث

---

٨ المناوي،محمد عبد الرؤوف،التوقيف على مهمات التعريف، تحقيق محمد رضوان الداية،دار الفكر المعاصر_ بيروت،ط١ ١٤١٠ه،٧١/١.

٩ انظر الألوسي السيد محمود ،الضرائر الشعريّة وما يسوغ للشاعر دون الناثر **شرحه** محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية بمصر ـ القاهرة، ١٣٤١هـ ،ص٩.

١٠ منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة،مجمع الفقه الإسلامي ،باب السلم والحرب والعلاقات الدولية،١٨٤٧/٧،وانظر نوري حسن حامد المسلّاتي،أسباب الخلاف بين النّحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، دار الفضيلة ـ بنغازي ـ ليبيا ،ص١٦٢.

١١ السيوطي،الاقتراح في علم أصول النحو،تحقيق أحمد محمد قاسم،مطبعة السعادة،ط١ ١٩٧٦م،ص٧٨.

١٢ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان،الكتاب،تحقيق عبد السلام محمد هارون،عالم **الكتب** _بيروت١٩٦٦م، ٥/١.

صحابته والتابعين، وقد يكون شاعرٌ أشعر، وشِعْرٌ أحلى وأظرف؛ فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة حتى يتباعد ما بينها في الجودة فلا؛ وبكلٍ يُحتج، وإلى كل يُحتاج،فأما الاختيارُ الذي يراه الناس للناس فشهوات؛ كل يستحسن شيئاً))(١٣)،والشعراء أُمَراء الكلام،يَقْصرون الممدود، ويَمُدُّون المقصور ،ويقدمون ويؤخرون،ويومئون ويشيرون، ويختلسون ويُعيرون ويَسْتعيرون،فأمّا لحنٌ في إعراب، أو إزالة كلمة من نَهج صواب فليس لهم ذلك(١٤).قال سيبويه: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا»(١٥).

٢/ وهو ظاهر كلام ابن مالك أنّ المقصود بالضرورة ما ليس عنه مندوحة .وهذ المأخوذ من كلام سيبويه ،فقد أقرَّ بما ورد من أشعارٍ حاكماً بقلتها، وعدم جواز ذلك في غير الشعر وفقاً لما فهمه، أمّا من اعترض عليه بأنّ كلامه يقودنا إلى القول بعدم وجود الضرورة في الشعر العربي، أي قوله:(بما ليس عنه مندوحة)، فقد نقل الصبان الاعتذار عن ذلك بقوله (وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم إنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر. وما قاله ابن مالك بناءً على قوله إنّها ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة. ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضي لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر. ورأيت بخط الشنوانيعازياً لسم ما نصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل استحضارها في العادة فلا يرد عِليه ما ردّ به عليه فليتأمل)(١٦).وهذا اختيار أبي العباس في قوله: "فَمَنْ أجازَ هذا فلا ضرورةَ لَهُ في إجازته إلاّ الروايةُ وَهوَ أحقُّ كلامٍ بِالرفعِ وأولى قَولٍ بالردِّ"(١٧) وابن جني بقوله:((ويريد الصيارف

---

١٣ ابن فارس،أبو الحسين أحمد،الصاحبي في فقه اللغة،تحقيق السيد أحمد صقر،مطبعة عيسى البابي الحلبي_ القاهرة، ١٩٨٢م ،٧١/١.

١٤ السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر،المزهر،تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه،دار الجيل _ بيروت،د.ت، ٣٤/١

١٥ سيبويه ، الكتاب، ٦/١.

١٦ الصبان، محمد بن علي،حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين ،بيروت _ لبنان ،ط١ ١٩٩٧م،باب الموصول،٣٢٩/١.

١٧ ابن السراج أبو بكر أحمد بن سهل، الأصول في النحو،تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة _ بيروت،ط١ ١٤٠٥ه،باب ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه،٤٦٩/٣.

فأشبع كسرة الراء فتولدت بعدها ياء فأمّا الدراهيم فإن كان جمع درهم فهو كالصياريف وإن كان جمع درهام فلا ضرورة فيه ومن ذلك قول العرب في جمع دانق وخاتم وطابق دوانيق وخواتيم وطوابيق وإنما الوجه دوانق وخواتم وطوابق))([18]). وذكر ابن جنّي ([19]) في موضع آخر قوله:

يصاحب الشيطان مَن يصاحبه ... فَهْو أذِىٌّ جَمّةٌ مَصاوِبه

ومن ذلك قولهم في غيرِ الضرورة ضَبِب البلد كثر ضبَابة وأَلل السقاء فغيَّرت رِيحه ولححَتْ عنه التصقت ومشِشَت الدابَّة وقالواَ إن الفكاَهة مَقْوَدة إلى الأذى وقرأَ بعضهم (لمَثوَبة من عِند الله خير) وقالوا كثرة الشراب مَبْوَلة وكثرة الأكل مَنْوَمة وهذا شيء مَطْيَبة للنفْس وهذا طريقٌ مَهَيع إلى غير ذلك مما جاء في السَّعة ومع غير الضرورة وإنما صوابه لَحت عينه وضبَّ البلد وأل السقاء ومشَّت الدابّة ومقادة إلى الأذى ومثابة ومبالة ومنامة ومطابة ومهاع فإذا جاز هذا للعربِ عن غير حَصَر ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة في الشعر للمولَّدين أسهل وهم فيه أعذر فأما ما يأتى عن العرب لحنا فلاَ نعذر في مثله مولدا . فمن ذلك قوله ([20]) :

وما مِثْله في الناس إلا مملَّكا ... أبو أمّه حيّ أبوه يقارِبه

وقيّد الرضي ذلك بقوله :([21]) "لم يعد بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة، لا يرتكب إلا قدر الحاجة".وقال في موضع آخر:"إذ لا ضرورة ملجئة إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب"([22]).

٣/ أنّ الضرورة لا تبيح الغلط ، وهو قول الفارسي: " فأمّا لحنٌ في إعراب، أو إزالة كلمة من نَهج صواب فليس لهم ذلك ،ولا معنى لقول من

---

١٨ ابن جني، سر صناعة الأعراب،تحقيق مصطفى السقا وآخرين،مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤م، زيادة الياء،٧٦٩/٢.

١٩ابن جنّي ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النّجار، دار الكتب العلمية _ بيروت ،ط٣ ١٩٨٣م،٣٢٩/١.

٢٠ البيت للفرزدق يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان في المبرد، الكامل في اللغة والأدب ،٨/١، العسكري ، الصناعتين،٥١/١.

٢١ الرضي،محمد حسن الاستراباذي،شرح الرضي على الكافية تحقيق يوسف حسن عمر طبعة منقحة وجديدة جامعة قاريونس_ ليبيا،ط٢ ١٩٦٦م، ١٠٢/١.

٢٢ المصدر السابق،٩٧/٣.

يقول:إنّ للشاعر عند الضرورة أن يأتيَ فِي شِعره بما لا يجوز.ولا معنى لقول من قال:

ألم يأتيكَ والأنباء تَتْمي(٢٣) :

وهذا وإنْ صحّ وَمَا أشبهه من قوله(٢٤):

لما جَفا إخوانُه مصْعَباً

فكلُّه غلط وخطأ،وَمَا جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط،فما صحَّ من شعرِهم فمقبول،وَمَا أبَتْهُ العربية وأصولها فَمَرْدُودُ.بَلَى للشاعر إذَا لَمْ يَطّردْ لَهُ الّذي يُريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بَسْطاً واختصاراً وإبْدالاً بعد أن لَا يكون فيما يأتيه مُخْطِئاً أوْ لاحناً،فله أن يقولَ:

كالنَّحْلِ فِي ماءِ رُضابِ العَذْب

وهو يُريد العسَل، وما سوى هَذَا مما ذَكَرَتِ الرُّواةُ أن الشُّعراء غلطوا فِيه فقد ذكرناه فِي « كتاب خُضارة وهو « كتاب نقد الشِّعر»(٢٥)وإلى هَذَا ذهب سيبويه بقوله:»واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون:إنّهم أجمعون ذاهبون،وإنّك وزيد ذاهبان؛وذاك أنّ معناه معنى الابتداء... كما قال:*ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا*على ما ذكرتُ لك،وأما قوله عزّ وجلّ:»والصابئَون»،فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله «والصابئون»بعدما مضى الخبر.وقال الشاعر،بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلَموا أنّا وأنتم * بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ

كأنه قال: بُغاةٌ ما بقينا وأنتم(٢٦).

ولا يستبعد ابن سلّام خطأ الرواة يقول:((إنّ رواة الشعر يغلطون فيه ولا يضبط الشعر إلّا أهله))(٢٧). واعلم أنّ البيت إذا تجاذبه أمران:زيغ

---

٢٣ صدر بيت عجزه: *بما لاقت لبون بني زياد*نسبه الخليل لقيس بن زهير،الجمل في النحو،٢٢٣/١، وبلا نسبة في الخصائص،٣٣٣/١،وبلا نسبة في أسرار العربية،٥١/١.والشاهد في قوله(ألم يأتيك) حيث جُزِم الفعل المضارع ب(لم) وكان حقه أن يُجزم بحذف حرف العلة فاختلف في توجيهه ، ووصفه بعضهم بأنّه ضرورة.

٢٤بلا نسبة عند ابن فارس،الصاحبي في فقه اللغة،٧١/١.والسيوطي، المزهر،٣٥٤/١.

٢٥ ابن فارس،الصاحبي في فقه اللغة،٧١/١.والشاهد فيه عود الضمير وهو الهاء في(إخوانه) وهو فاعل مقدم على المفعول(مصعباً) أي عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فوصف بأنّه ضرورة.

٢٦ سيبويه، الكتاب، ١٢٢/١.

٢٧ ابن سلّام الجُمحي، طبقات فحول الشعراء،شرحه محمود شاكر، دار المدني_ جدة،د.ت ص٥٠.

الإعراب،وقبح الزحاف،فإنّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدّى إلى صحة الإعراب ،كذلك قال أبو عثمان،وهو كما ذكر،ولو كان الأمر كذلك فلو قال في قوله(٢٨)

ألم يأتيك والأنباء تنمي *

"ألم يأتك والأنباء تنمي"لكان أقوى قياساً على ما رتبه أبو عثمان ؛ ألا ترى أنّ الجزء كان يصير منقوصاً ؛لأنّه يرجع إلى مفاعيل:ألم يأت مفاعيل... فإنْ كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً ،لا يزاحفه زحَافاً، فإنّه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته، وذلك قوله(٢٩):

- سماء الإله فوق سبع سمائيا*

فهذا لابد من التزام ضرورته ؛ لأنّه لو قال: سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث ،وإنّما مَبْنَى هذا الشعر على الضرب الثاني لا(٣٠)الثالث ثم يقول:»فإنْ أمنت كسر البيت اجتنبتَ ضعف الإعراب ،وإنْ أشفقتَ من كسره البتة دخلَت تحت كسر الإعراب»(٣١). قال السيوطي:((كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرةً هكذا ومرةً هكذا ، ثم رأيتُ أبا هشام قال في شرح الشواهد:رُوِي قوله: *ولا أرض أبقل إبقالها *(٣٢)

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة فإن صحّ أنّ القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير، صحّ الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة ،وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيّته التي فطر عليها، ومن هنا تكثرتِ الروايات في بعض الأبيات))(٣٣)، ومما

---

٢٨ البيت لقيس بن زهير العبسي وتتمة البيت : * بما لاقت لبون بني زياد* السيوطي، شواهد المغني، ص١١٣.

٢٩ البيت لأمية بن الصلت، في التمام في تفسير أشعار الهذليين،١٤/١.وفي الخزانة ،١١٩/١.

٣٠ الشعر من الطويل ، والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين، والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفاً.

٣١ ابن جنّي ،الخصائص،تحقيق محمد علي النجار،د.ط.ت،١/ ٣٣٣ _٣٣٥

٣٢ البيت قائله: عامر بن جوين الطائي،وهو في المبرد، الكامل،٢١٣/١،٢٠٧،١٨٣،وفي الأندلسي أحمد بن محمد بن عبد ربه، العقد الفريد، دار إحياء التراث العربي، بيروت_ لبنان،ط٣ ١٤٢٠ه ،٣٤٧/٢.

٣٣ السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٧٦_ ٧٧.

سبق يتضح أن المشهور في مفهوم الضرورة أنها ما يقع في الشعر، ولكن اشترط بعض النحاة ألا تقود إلى لحنٍ في الإعراب، بل للشاعر أن يأتي في كلامه بما يقوم مقامه.

ما حمل على الضرورة وسُمع في سائر الكلام، ويصح توجيهه على وجه من كلام العرب:

ومما ورد به السماع في غير الشعر حذف أداة النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس ، فذهب البصريون إلى أنّ ذلك لا يجوز ،ومذهب الكوفيين الجواز ،وتبعهم ابن مالك في ألفيته بقوله:

وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه فانصر عاذله

أي انصر من يعذله على منعه لورود السماع به ، فمما ورد منه مع اسم الإشارة قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ)(٣٤) أي يا هؤلاء وقول الشاعر:(٣٥)

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر * أس شيبا إلى الصبا من سبيل

أي يا ذا(٣٦). وقالوا في مثلٍ من الأمثال ، والأمثال يُسْتَجَازُ فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها(٣٧): افتَدِ مخنوق (٣٨)، وأصبح ليل(٣٩)، وأطرق كرا(٤٠). يريدون ترخيم الكروان فترى أنّ ما حُمل على الضرورة له وجه في كلام العرب في غير أشعارهم.

وفي مسألة ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب

---

٣٤ سورة البقرة ، الآية (٨٥).

٣٥ البيت في شرح ابن عقيل، باب النداء، ٢٥٧/٣.

٣٦ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي ت ٧٤٩هـ)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،ط١ ١٤٢٨ه،١٢٢٧/٣

٣٧ المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد،المقتضب،تحقيق محمد عضيمة،دار الكتاب _القاهرة،ط٢ ١٩٧٩م٢/ ٢٤٣.

٣٨ الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ،٤٥٦/٤

٣٩ الجوهري ،تاج اللغة وصحاح العربية،٢٦٩/٧.

٤٠ الخليل بن أحمد ، العين،٤٤٩/١. ومن أمثالهم: « أطرق كَرَا إنّ النعام بالقرى «

أبو الحسن الأخفش(٤١) والفارسي وابن برهان(٤٢).واحتجّ هؤلاء لصحة مذهبهم بأنّه قد جاء كثيراً في أشعارهم،قال الأخطل:

طلب الأرازق بالكتائب إذا هوت * بشبيبَ غائلة الثغور غدور(٤٣)

فترك صرف «شبيب» وهو منصرف، وقال حسان: (٤٤)

نصروا نبيَّهم وشدُّوا أزره * بحُنين يوم تواكل الأبطالُ

فترك صرف «حنين» وهو منصرف، قال تعالى:(وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ)(٤٥) ،ولم يُروَ عن أحدٍ من القراء أنّه لم يصرفه وقالَ الفرزدق(٤٦):

إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدة * بها جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرا

فترك صرفَ «زوبر» وهو منصرف(٤٧). والشواهد كثيرة.

أمّا البصريون فمنعوا ذلك، وقالوا :((إنّما قلنا إنّه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصرف فلو أنّا جوّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى ردِّه عن الأصل إلى غير أصل))(٤٨). واعلم أنّ الشاعر إذا اضطر لصرف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها. وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأنّ الضرورة لا تجوز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في رادٍّ إذا اضطررت إليه: هذا رادد؛ لأنه فاعل في وزن ضارب، فلحقه الإدغام(٤٩).وهذا مما يبيِّن

٤١ المرادي ،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،١٢٢٧/٣.

٤٢ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية- صيدا - ١٤٠٥، / ٤٨٨ .

٤٣ البيت للأخطل التغلبي أبو مالك غياث بن غوث،في ديوانه،ص١٩٧،تحقيق إيليا سليم الحادي،دار الثقافة_بيروت ،١٩٦٨م

٤٤ قال صاحب الإنصاف،ولا يوجد في ديوانه.ولم ينسبه الرازي في مختار الصحاح لأحد،ونسبه الزبيدي في تاج العروس فصل(الحاء)، ٨٠١٨/١، لحسان ،والوزير الفقيه أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ت٤٨٧ه في معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع،باب (الحاء والواو) ٤٧٢/١.عارضه بمخطوطات القاهرة وحققه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب _ بيروت،ط٣ ١٩٨٣م

٤٥ سورة التوبة، الآية(٢٥).

٤٦ للفرزدق في ديوانه، ص١٥٥.

٤٧ انظر نوري ، أسباب اختلاف النحاة ، ص٢٠٧.

٤٨ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٥١٤.

٤٩ المبرد ، المقتضب، ١٥٧/٢.

الخلاف في مفهوم الضرورة نفسه.

قال صاحب الدر المصون : «وقرأ ابن يَعْمُر (أَشَدَّا)(٥٠)»بالقصرِ، والقصرُ منْ ضرائر الأشعار كقوله(٥١): *لا بدَّ مِنْ صَنْعا وإنْ طالَ السَّفرْ *)) (٥٢).فوصفت القراءة بأنّها شاذة ،لأن قصر الممدود إنما يكون في الشعر. مع أنّ اتفاق أهل اللغة على تدوين القراءة و الاحتجاج بها ولو كانت شاذةً قال السيوطي: «كلّ ما قُرئ جاز الاحتجاج به متواتراً كان أم آحاداً أم شاذاً»(٥٣).

ومما جاء في زيادة الواو قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) (٥٤) ،جعل النّحاس «فتحت»جواب «إذا» وفي قصة أهل الجنة و(وفتحت) بالواو فالكوفيون يقولون الواو زائدة وهذا خطأ عند البصريين لأنها تفيد معنى وهي للعطف ههنا والجواب محذوف قال محمد بن يزيد أي:سعدوا وحذف الجواب بليغ في كلام العرب))(٥٥) قال الأخفش: ((فيقال إنّ قوله: (وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا)(٥٦)، في معنى «قال لهم» كأنّه يلغي الواو ، وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون الواو زائدة ...))(٥٧).فوصف الأخفش مجيء ذلك بأنّه من ضرائر الشعر.فيُلاحظ الحكم على القراءة وفق قواعد النحويين تارة بالخطأ وأخرى بأنّها جاءت على وجه من أوجه الضرورة والقراءة سنة كان ينبغي على هؤلاء النحاة أن يوجهوا قواعدهم وفق القراءة لا العكس.

وليس كلّ ما يجوز في العربية يجوز في القرآن ، ويظهر ذلك جليّاً في تلحين يحيى بن يعْمُر للحجاج بن يوسف حين قرأ قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَ

٥٠ سورة الفتح، الآية (٢٩) ((مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ))

٥١ المحكم والمحيط الأعظم،٣٣١/٦.

٥٢ الدر المصون في علم الكتاب المكنون،٦/١٦

٥٣ السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٥٤.

٥٤ سورة الزمر، الآية (٧١).قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر «فُتِّحت» و»فُتِّحت» مشدّدتين.ابن مجاهد،كتاب السبعة في القراءات،تحقيق شوقي ضيف ،دار **المعارف**_ مصر،ط٣،ص٥٦٤.

٥٥ النحاس،أبو جعفر أحمد بن إسماعيل،إعراب القرآن،تحقيق خليل إبراهيم،دار **الكتب**_ بيروت،ط١ ١٤٢١ه،١٥٧/٢

٥٦ سورة الزمر، الآية (٧١).

٥٧ الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي، معاني القرآن،تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، ٦٧٣/٢.

آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ)(٥٨)برفع «أحبَ» وتلحينه إياه ليس من جهة العربية ، وإنّما هو لمخالفة القرّاء النقلة، وإلّا فهو جائز في علم العربية، على أن يضمر في كان ضمير الشأن ويلزم ما بعدها بالابتداء والخبر وتكون الجملة في موضع نصب على أنّها خبر كان(٥٩) .

ومن ذلك إجازة تقديم التمييز على عامله،إذا كان فعلا.قال النحّاس» ولا يجيز سيبويه ولا الكوفيون أن يتقدّم ما كان منصوباً على البيان، وأجاز المازني وأبو العباس أن يتقدم إذا كان العامل فعلاً، وأنشد: *وما كان نفساً بالفراق تطيب(٦٠)* وسمعتُ أبا إسحاق يقول: إنّما الرواية وما كان نفسي)) (٦١)، وعلل ابن عصفور منع تقديم التمييز على عامله بناءً على أنّ الناصب له ليس هو الفعل وإنّما الجملة بأسرها(٦٢). ووصف ابن هشام قول الشاعر:

ضَيَّعْتُ حَزمي في إبعادي الأملا* وما ارعويتُ وشيباً رأسي اشتعلا(٦٣)

وقوله: أنفساً تطيب بنيل المنى * وداعي المنون يُنادي جهارا(٦٤)

((بأنّها ضرورتان)) (٦٥). وأجيز تقديم التمييز على عامله؛ اعتماداً على السماع الذي تمثّله هذه النصوص المذكورة وغيرها، وعَدّ جمهور النحويين التقديم ضرورة لمخالفته القياس.

ومن ذلك منع جمهور البصريين جواز الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزه.إذ ذهبوا إلى المنع محتجين بأنّ المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس، وأنّ فاعل (نِعْم) دال على الجنس، فأحدهما يكفي عن

٥٨ سورة التوبة، الآية(٢٤).

٥٩ أبو حيّان،أثير الدين بن يوسف الأندلسي،البحر المحيط مطبعة السعادة،ط١ ١٣٢٨ه، ٢٢/٥-٢٣.

٦٠ عجز بيت صدره * أتَهْجُر ليلي بالفراق تطيب *للمخبل في اللسان (جيب)، وشواهد المغنى ٨٦١/٢.

٦١ أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ٤٣٥/١.

٦٢ نقلاً عن همع الهوامع، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، ١٩٩٨م، ٢٨٦/٢.

٦٣ البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٦/١، وشرح شواهد المغنى ٨٦١/٢.

٦٤ البيت لرجل من طيء في شرح التصريح ٤٠٨، وشرح عمدة الحافظ، ص٤٧٧.

٦٥ ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. حسن عمر ود. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٨م ٨٦١/٢.

الآخر، لذا منعوا الجمع بينهما، وحينما ما واجهوا قول جرير في عمر بن عبد العزيز.

تَزوّد مثل زاد أبيك فينا * فَنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً (٦٦)

تأوّلوه بأنّ «زاداً» مفعول لـــ(تَزَوّد) أو أنّه مصدر محذوف الزوائد منصوب بتزَوّد، وقد حكى الفراء استعماله مصدراً(٦٧). وعَدّه المبرد توكيداً وذلك قوله:»واعلم أنّك إذا قلت: نعْم الرجل رجلا زيد، فقولك: «رجلا» توكيد؛ لأنّه عني بذكر الرجل أولَا؛ وإنّما هذه بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً؛ وإنّما ذكرت الدرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه» (٦٨).

وفَصّل بعضهم فقال:»إنْ أفاد التمييز معنًى لا يُفيده الفاعل جاز نحو»نعم الرجل رجلاً فارساً زيدُ، وإلاّ فلا)) (٦٩).ويذهب ابن السّرّاج إلى أنّ ذلك ضرورة، وما يثبت للضرورة يتقدّر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياساً)) (٧٠). وتأوّل الفارسي كلام سيبويه على أنّ معناه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز، بل يكون الفاعل مقدّراً في حال لزوم التمييز، وأمّا مع الظاهر فلا يكون لازماً وفيه بُعد)) (٧١).ومما تقدّم يظهر أنّ المانعين أوّلوا البيت بأنّه مفعول أو مصدر حُذفت بعض حروفه بناءً على مذهبهم الذي يمنع الجمع بين العوض والمعوض.وانتصر ابن مالك لمذهب المجيزين بالسّماع والقياس،فذكر أنّهم يذهبون إلى أنّ التمييز مسوق لرفع الإبهام، وإذا ظهر الفاعل زال فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كُلّ ما لا إبهام فيه، كقولك: له من الدراهم عشرون درهماً، ومثل هذا جائز بلا خلاف، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً) (٧٢) وقوله تعالى: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً)

---

٦٦ البيت لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز في ديوانه،ص ١٠٧ ووصف ابن مالك البيت بأنه أظهر وأبعد من التكلف شرح التسهيل ١/٣.

٦٧ البغدادي،عبد القادر بن عمر،خزانة الأدب،تحقيق محمد عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي_ القاهرة١٩٨٤م، ٣٩٦/٩

٦٨ المبرد ،المقتضب، ١٥٠/٢.

٦٩ البغدادي،خزانة الأدب ٣٨٦/٩.

٧٠ المرجع السابق،٣٩٧/٩.

٧١المرجع نفسه ٣٩٤/٩.

٧٢ سورة التوبة، الآية (٣٦).

(٧٣) وقوله تعالى: (فَتَمَّ ميقَاتُ رَبِّه أَرْبَعينَ لَيْلَةً)(٧٤). وقوله تعالى: (فَهِيَ كَالْحجَارَة أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً)(٧٥). فكما حكم بالجواز في مثل هذا، وجُعل سبب الجواز التوكيد، لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في مثل «نعم الرجل رجلاً»؛ لأنّ تخصصه بالمنع تحكم بلا دليل. هذا إذا لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته كقول الشاعر:

والتغليبون بئس الفحل فحْلهم * فحلا وأمُّهم زلاء منطيق(٧٦)

وقول أبي طالب:

ولقد علمتُ بأنّ دين محمدٍ * من خير أديان البريّة دينا(٧٧)

وقوله:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هند لو بذلت لنا * ردّ التحية نُطقاً أو بإيماءِ(٧٨)

ونلاحظ أنّ ابن مالك اعتمد على السماع الصحيح ليُخرج ما عَدّه البصريون ضرورة، أو أوّلوه موافقة لقواعدهم، وليْتَهُم ذهبوا مذهب المبرد في القول بقياس هذه المسألة، وبنوا قاعدتهم على ظاهر هذه الآيات تأصيلاً لنحو قرآني. إضافة إلى ذلك فإنّ مجموعة من الأبيات الشعرية توافق الآيات المذكورة؛ لذلك وجّه أبو حيان المسألة بقوله: ((وعندي تأويل غير ما ذكروه، وهو أقرب، وذلك أنّ يُدعي أنّ في (نِعْم) وبئس ضميراً، وفحلاً، وفتاة وزاداً تمييز لذلك الضمير، وتأخر عن المخصوص على جهة الندور))(٧٩). ويظهر أنّ أبا حَيّان تأثر بالسماع الصحيح في هذه المسألة فأراد أن يوازن بينه وبين قياس هؤلاء فلجأ للتأويل الذي ذكره. ولمّا بسطه

٧٣ سورة الأعراف، الآية (١٥٥).
٧٤ سورة الأعراف، الآية (١٤٢).
٧٥ سورة البقرة، الآية (٧٤).
٧٦ البيت لجرير يهجو الفرزدق والأخطل وهو في ديوانه، ص٣١٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢، والتصريح ٩٦/٢، الزلاء: الرسحاء، والمنطيق التي تعظم عجيزتها بحشية.
٧٧ البيت لأبي طالب بن عبد المطلب وهو في ديوانه،ص٨٧، صنعة علي بن حمزة التميمي البصري تحقيق الشيخ محمد حسن آل يس ،ط١ ١٤٢١ه _ ٢٠٠٠م ، وفي شرح **الكافية** الشافية ١١٠٧/٢، وشرح التصريح ٩٦/٢.
٧٨ البيت لم يُعرف قائله وهو في همع الهوامع ٨٢/٢، وفي خزانة الأدب ٣٩٨/٩.
٧٩ خزانة الأدب ٣٩٨/٤.

ابن مالك من أدلة نقليه وعقلية أرى أنّ ما ذكره شوقي ضيف هو الحق؛ إذ قال((ورأي المبرد أدقّ وأصَحّ))[٨٠].ويظهر لي أن هذه المسألة من المسائل التي توضّح بجلاء أن ما حُكم عليه بالضرورة لا يعدمُ توجيهاً من كلام العرب.

المبحث الثاني

أثر مفهوم الضرورة في الحكم على القراءات القرآنية.

ويظهر أثر مفهوم القول بالضرورة في بعض القراءات؛وذلك أنّ بعض النحاة و المفسرين واللغويين رفضوا أنْ يحملوا القرِاءات على ما وصف بالضرورة ؛ محتجين بأنّ القرآن ينبغي أنْ يُحْمل على أقوى الوجوه وأحسنها ــ ولا شكّ أنّ صنيعهم بضرورة حمل القرآن على أحسنِ الوجوه مما لا خلاف فيه ــ لكن لمّا أجيزت القراءةُ على سبعة أوجه فلحكم يعلمها الله ،وقد أوضح لنا جزءاً منها عَلماؤنا،مثل التيسير على النَاَسً؛ ليقرأ كلّ منّا على ما جرى عليه واعتاده لسانه، وكذلك فإنّ للتعدد فوائد فقهيّة وغيرِها، فلا شكّ أنّ هذه القراءات مهما كانت منزلتها، فإنّها تحقق ذلك، متواترةً كانت أم آحاداً أم شاذّةً؛ لأنّ القراءة سنة متّبعة لا تكون إلّا بأثر. وإضافة لما ذُكر فإنّ هذه القراءات تَسُدُّ ما ضاع من ثروة لغويّة ضخمة من تراث العرب،وهذا ما ذكره أبو عمرو بن العلاء حين قال:»ما انتهي إليكم مما قالت العرب إلا أقله،ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمُ وشعر كثير»([٨١]).

فإنْ كان الأمر كذلك لماذا لا نؤصل لهذه القراءات في دراساتنا النّحوية بأن نراجع ما خالف من قواعدنا هذه القراءات ؛لنجعلها المُصحِّحَ لقواعدنا، لا العكس فنجيز ما جاء منها من وجوه الكلام ، ويمكن بعد ذلك وصفها بما يليق بها من عبارات تتناسب وقداسة هذه القراءات، مثل: ومما جاء مثل هذا قليل أو نادر. دون أن نصفها بعبارات نحو:» شاذة ، قبيحة، لا أشتهيها ،لم أسمع مثلها، أو وهذا خلاف كلام العرب، وهذا مخالف لإجماعهم ،وهذا محمول على الضرورة ،وغيرها من أوصاف.ولتبيين ما قلته أتناول بعض القراءات ،ومواقف النحاة منها وفق مذهبهم في ردِّ ما حُمِل على الضرورات من الكلام ، فمن ذلك:

١/ تمييز المائة والألف فحَقُّهما أنْ يضافا إلى مفرد نحو(مائةَ حَلْدَةٍ)و(ألْفَ

٨٠ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر ١٩٦٨، ط ، ص١٢٨.

٨١ ابن سلّام ، طبقات فحول الشعراء ، ص٥، وابن جنّي ، الخصائص، ١/ ٣٨٦

سَنَة) وقد تُضَاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين (ثَلاَثَ مِائَةِ سِنِينَ)(٨٢) وقدً تُمَيَزَّ بمفرد منصوب كقوله:

*إذَا عَاشَ الْفَتَى مائَتَيْنِ عَاماً * ...(٨٣). وسنين : عطف بيان لثلثمائة .وقرىء «ثلثمائة سنِين» ،بالإضافة ،على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز ،كقوله:{قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً }(٨٤) ،وفي قراءة أبيّ (ثلثمائة سنة) ...وفي الشاهد المذكور وصفُ المبرد القراءة بأنّها خطأ لا يرتكب مثله إلّا في ضرورة الشعر ،وذلك في قراءة من قرأ قوله تعالى:{ثَلاثَ مئَةَ سنِين بإضافة ثلاث مئة إلى سنين،وقال:هذا خطأ في الكلام غير جائزٍ وإنّما يجوز في الشعر» (٨٥).

وهذا خلاف ما ورد عند منْ عدَّوا لغات القرآن الأصل في التقعيد ، ووصفوها بالقوّة. فذكر ابن خالويه إجماع الناس على أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهيَ أفصح مما في غير القرآن، وأنّه لا خلاف في ذلك٨٦. ويؤيد هذا الإجماع الذي ذكره ابن خالويه قول الفراء:((وأنّ الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))(٨٧).وقال ابن رشيق:((اجتمع الناس على أنّ المنثور في كلامهم أكثر ،وأقل جيداً محفوظاً))(٨٨). يقول ابن حزم: ((ولا عجب أعجب ممّنْ إذا وُجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر العرب لفظاً في شعر أو نثر، جعله حجة في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيهِ ، ثم إذا وجد لله كلاماً خالف اللغات وأهلها ،لم يلتفت إليه ولا جعله حجةً، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في إحالته عمّا أوقعه

---

٨٢ أبو عمرو الدّاني ، التيسير في القراءات السبع،جمعية المستشرقين الألمانية، ٩٩/١.قرأ الأخوان (حمزة والكسائي) بغير تنوين ،وقرأ الباقون بالتنوين. مكي بن أبي طالب، كتاب التبصرة في القراءات السبع،تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية _ الهند،ط٢ ١٤٠٢ه،ص٥٧٤.

٨٣ قائله الربيع والبيت في شرح شذور الذهب، ٨٥٤/٢، وفي ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ١٠٨/٤

٨٤ سورة الكهف، الآية: (١٠٣) .

٨٥ المبرد، المقتضب ١٦٩/٢.

٨٦السيوطي، المزهر في علوم اللغة ٢١٣/١،وانظر خالد سعد محمد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، تقديم أ. د أحمد محمد كشك، مكتبة الآداب القاهرة، ط١ ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ٢٢.

٨٧ الفراء، معاني القرآن ١٤/١

٨٨ ابن رشيق،أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده،حققه النبوي عبد الواحد، مكتبة الخانجي_ القاهرة، ط١ ١٤٢٠ه، ٢٠/١

الله عليه))[٨٩] .

٢/ ومن ذلك رفع جواب الشرط إذا كان فعله مجزوماً، ومنه قول زهير:[٩٠]

وإنْ أتاه خليل يوم مسألة * يقولُ لا غائب مالي ولا حَرِم

حيث وصف سيبويه ذلك بالضرورة في قوله:((ولا يَحْسُن إنْ تأتني، آتيك، مِنْ قِبَل أنّ إنْ هي العاملة، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ * إنّك إنْ يُصْرعْ أخوك تُصْرعُ

أي: إنّك تُصَرعُ إنْ يُصرعْ أخوك))[٩١]. فوجهه على التقديم والتأخير وقال المبرد:((وهو عندي على إرادة الفاء لعلة تلزمه في مذهبه))[٩٢] أراد سيبويه ، أي أنّ الجواب جملة اسمية تقديره « فأنت تُصْرعُ» وهذا ما ذكره النحاس في معرض حديثه عن قوله تعالى:(وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)[٩٣]فقال:»كنتم في موضع جزم بالشرط،وما قبله في موضع جزم جوابَه عند سيبويه وعند أبي العباس المبرد الجواب محذوف،والمعنى:إنْ كنتم صادقين فاتّبعوني»[٩٤].والغريب في ذلك أنّ ابن هشام وصف رفع الجواب بعد ماض أو مضارع منفي بلم بأنّه قوي واستشهد بقوله: وإنْ أتاه خليل ...ونحو»إنْ لم تقمْ أقومُ.في حين أنّه وصف رفع الجواب في غير ذلك بأنّه ضعيف كقوله:*مَنْ يأتها لا يضيرُها*[٩٥].وعليه قراءة طلحة بن سليمان:»أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ»[٩٦]. فعرّض بالآية لوصفه ما جاء من ذلك بالضعف.ولو وجّه الآية،أو اعتبر مجيئها مسوغاً لما جاء ،وإنْ كان قليلاً لكان أسلم مما ذهب إليه.

٨٩الفصل ، ابن حزم، نقلاً عن منى إلياس، القياس النحوي، دار الفكر - بيروت، ص١٤٥.

٩٠ وقيل إلى عمرو بن خثارم البجلي، في شرح الألفية لابن الناظم، ص٧٠٠ والرجز من شواهد الكتاب، ٤٣٦/١

٩١ البيت لم أجده في ديوان جرير، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب،ص٢٠٢.وانظر الكتاب٦٧/٣.

٩٢المبرد ، الكامل، ٧٨/١.

٩٣ سورة البقرة، الآية (٢٣).

٩٤ النحاس، إعراب القرآن ٢١٠/١

٩٥ من كتاب أبي ذؤيب الهزلي، من شواهد الكتاب ٤٣٨/١، والبيت بتمامه هكذا: فقلتُ تَتَحمّل في طوقك إنّها مُطبّعة...وعدة السالك على أوضح المسالك،٤/ ٢٠٨.

٩٦ سورة النساء، الآية (٧٨) .

٣/ ومن ذلك حذف الفاء من جواب الشرط ، ومنه قول الشاعر[٩٧]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

وعن أبي الحسن الأخفش وبعض نحاة بغداد أنّ هذا الحذف واقع في النثر الفصيح ، وأنّ منه قوله تعالى:(وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ)[٩٨] في قراءة نافع وابن عامرٍ من السبعة ، وأبي جعفرٍ يزيد بن القعقاع من العشرة [٩٩]. ،وقوله تعالى:(كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)[١٠٠]. ورُدّ بأنّ «ما» في الآية الأولى موصولة شرطية وأنّ (الوصية) في الآية الثانية نائب عن فاعل (كُتِبَ) و(للوالدين)متعلق بها لا خبر، والجواب محذوف،أي فليوص[١٠١].وجوّز ابن مالك هذا الحذف في النثر بقلة، وقال:»من خصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق،وضيّق حيث لا تضييق،بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير»[١٠٢]. ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم:((إنّك إنْ تركتَ ولدك أغنياء،خيرٌ من أنْ تتركهم عالةً))[١٠٣]،أي فهو خير.وقوله صلى الله عليه وسلم في شأن اللقطة :((فإن جاء صاحبها ،وإلّا اسْتمْتِعْ بها))[١٠٤].أي فإن جاء صاحبها

٩٧البيت نسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل أنه لكعب بن مالك، من شواهد سيبويه وهو في توضيح المقاصد والمسالك ١٦٨٣/٢، وشرح شذور الذهب، ٦٠٦/٢.

٩٨سورة الشورى ، الآية (٣٠).

٩٩ قراءة الجمهور (فبما كسبت أيديكم) و»ما» الأولى على هذه القراءة شرطية ، أو موصولة اقترن خبرها بالفاء لشبهها بالشرط انظر إتحاف فضلاء البشر ، ص٣٨٣، والبحر المحيط، ٧/ ٥١٨.مغني اللبيب ، ص١٦٥، والمهذب في القراءات العشر، ٢/ ٢١٣، نقلاً عن هامش سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، ص ١٦٧.

١٠٠سورة البقرة ، الآية (١٨٠).

١٠١ انظر البحر المحيط، ٥١٨/٧، ومغني اللبيب، ص٩٨. وانظر سيبويه و الضرورة الشعرية ، ص١٦٧.

١٠٢ ابن مالك، شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص١٣٤.

١٠٣أخرجه محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح في كتاب الفرائض (٨٥) ، باب ميراث البنات،طبعة مرتبة ومرقمة حسب المعجم المفهرس وفتح الباري، دار السلام للنشر والتوزيع- الرياض، ط١ ١٤١٧هـ.

١٠٤ أخرجه البخاري، في (٤٥) ، كتاب اللقطة (١٠) باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق.

أخذها([١٠٥]). وقوله صلى الله عليه وسلم:((البيِّنة وإلّا حدٌّ في ظهرك))([١٠٦]). أي وإلا تحضرها فحدٌّ في ظهرك([١٠٧]). فمذهب ابن مالك بإجازة ما جاء من ذلك ، يُبْعِد قراءات الذكر الحكيم عن التعريض بها ،ووصف ما جاءت عليه بأنّه ضرورة.

وقد لاحظ المستشرقون هذه الثغرة ــ الاعتماد على الشعر أو عدم الفصل بينه وبين النثر ــ لقد ذهب برجشتراسر إلى أنّ « تدوين الشافعي للعلوم الشرعية فيه إغناء للغة العربية بوسائل التأدية أكثر مما أغناهم به كثير من الشعراء»([١٠٨]).وذهب ولفنسون إلى أنّ حالة اللغة العربية عند دخول الإسلام يجب أنْ تبحث في القرآن أوّلاً ، ثم الأحاديث ثانياً ، ثم في الأمثال ثالثاً ،ثم في الشعر الجاهلي على تحفظ([١٠٩]).

٤/ ومن ذلك وصفُ الزمخشري للفصل بين المتضايفين بقوله:((وأمّا قراءة ابن عامر :(قتلُ أولادَهم شركائهم) برفع القتل ونصباً لأولاد،وجرِّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ،والفصل بينهما بغير الظرف ،فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً،كما سُمج وردّ في * زجَّ القلوص أبي مزادة *...،فكيف به في القرآن المعجز بحسن لفظه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنّه رأي في بعض المصاحف(شركائهم) مكتوباً بالياء.ولو قرأ بجر الأولاد ورفع الشركاء،لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم – لوجد في ذلك مندوحة([١١٠]) ويبدو أنّه اقتدى بسلفه الفراء القائل:((هذا باطل،ونحويو أهل المدينة ينشدون:*زج القلوص أبي مزادة))([١١١]).وكذلك اتبع هدى الفراء في تشكيكه في قراءة سبعية، ويقول إنّه لايعرفها :((وفي مصاحف أهل الشام»شركائهم»بالياء ،فإن تكن

١٠٥ أي :فإنْ جاء صاحبها فادفعها إليه كما قدّر ذلك الدماميني. انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٤١/١.

١٠٦ أخرجه البخاري، كتاب التفسير (٦٥) سورة النور، باب قوله (ويدرأ عنها العذاب أنْ تشهد أربع بالله أنّه لمن الكاذبين).

١٠٧ سيبويه والضرورة الشعرية ، إبراهيم حسن إبراهيم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ١٤٠٣هـ،ص١٨٦.

١٠٨ التطور النحوي، ص١٣٨.

١٠٩ تاريخ اللغات الساميّة، ص٢١٧ـ ٢٢٣. وانظر عفاف حسانين،في أدلة النحو، ص٨٩ـ٩٠.

١١٠ الزمخشري،محمود بن عمر ،الكشّاف،رتّبه وصححه محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ ١٩٩٥م،٦٧/٢.

١١١ الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، معاني القرآن،عالم الكتب بيروت، ط٣ ١٩٨٣.١،١٦٥.

مثبتة عند الأولين، فينبغى أن يقرأ»زُيِّن»، أيّ بالبناء للمفعول ويكون الشركاء هم الأولاد،لأنّهم منهم في النسب ،فإنْ كانوا يقرؤون ((زَيّنَ)) أيّ بالبناء للفاعل قلتُ:لا أعرف جهتها(١١٢) .وقد كان للإمام ابن الجزري موقف من هؤلاء المنكرين فردّ عليهم بقوله:((ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي وهل يحلّ لمسلم القراءة بما يجد في الكتاب من غير نقل؟ .. وقارئ الآية ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان وأبى الدرداء رضي الله عنهما،وهو مع ذلك عربي فصيح من صميم العرب، فكلامه حجّة وقوله دليل(١١٣) .وكيف يحوز لِهؤلاء أن يتجرؤوا طاعنين في قراءة سبعية في الوقت الذي يجيز ابن جنّي الفصل بالمفعول في الشعر،بل يري أنّه دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ،أيّ: زجّ أبى مزادة القلوص*(١١٤) . ففصل بينهما بالمفعول به،هذا مع قدرته على أنْ يقول:زجَّ القلوصَ أبي مزادة ،كقولك :سرني أكلُ الخبزَ زيد،وفي هذا البيت دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنّه في نفوسهم أقوي من إضافة المفعول(١١٥). وحمل الكلام على ظاهره الذي وُضع في اللغة فرضٌ لا يجوز تعديه إلّا بنصٍّ أو إجماع؛لأنّ من فعل ذلك فقد أفسد الحقائق كلّها والمعقول كلّه(١١٦).وقال ابن خالويه:(الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح في القرآن)(١١٧)،وأوضح ابن عقيل مواضع الضرورة حين قال:(وأشار بقوله واضطرارا وجدا إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بأجنبي من المضاف وبنعت المضاف وبالنداء)(١١٨). فإنْ قول ابن خالويه يشير إلى اضطراب النحويين ما بين تعارض القياس والسماع عندهم،وذلك أنّه كما أوردنا قبلُ،أنّه نوّه

١١٢ المرجع السابق، ص٢٥٧.

١١٣ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي،النشر في القراءات العشر،تحقيق علي محمد الضباع،دار الكتب العلمية _ بيروت ١٨٧٨م،٢٦٣/٢..

١١٤ قال الزمخشري في مفصله ص ١٠٢ ((ومايقع في بعض نسخ الكتاب : زج أبي **مزاده** القلوص * فسبويهبريئ من عهدته، أراد أنّ سيبويه لم يورد هذا البيت في كتابه ، بل زاده **غيره** : وذلك لأنّ سيبويه لا يرى الفصل بغير الظرف ... وما أورده خلاف مذهبه.

١١٥ ابن جنّي ، عثمان بن جنّي، الخصائص ٤٠٦/٢.

١١٦ ابن حزم الأندلسي ، الفصل في الملل والأهواء والنِّحل ، ٩/٣، وانظر مرتضى فرح وداعة، السماع والقياس في النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ١٩٩٩م، ص٢٠.

١١٧ ابن خالويه، الحجة في القراءات ، ص١٥٠.

١١٨ شرح ابن عقيل، ٨٣/٣

إلى مكانة لغة القرآن،لكنّه سرعان ما عاد متأثراً بسلطان القياس فوصف مجيء ذلك بأنّه ضرورة.

٥/ وترتب على تمسك هؤلاء النحاة بمقاييسهم أن وصفوا ما جاء به السماع بالضرورة، كمجيء فعل الشرط مضارعاً، والجزاء ماضياً، ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر»تَطّيَّروا» في قوله تعالى: {وَإِن تُصبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيرُواْ بمُوسَى وَمَن مَّعَهُ}(١١٩).» تطّيرُوا «(١٢٠). بتخفيف التاء والطاء فعلاً ماضياً عَلى أنّه جواب تُصيبهم. وهذا عند سيبويه مخصوص بالضرورة... نحو قول الشاعر(١٢١):

مَنْ يكدني بسيءٍ كنتُ منه *كالشجا بين حلقه والوريد

فنجد أنّ سيبويه يجعل ما ورد السماع به مخصوصاً بالضرورة في حين أنّه يجيز ما لم يرد في كلام (العرب)،وذلك ما رواه سيبويه نفسه عن عيسى بن عمر في قوله:» وكان عيسى بن عمر يقول:»يا مطراً» يشبهه بقوله «يا رجلاً،يجعله إذا نُوِّن وطال كالنكرة. ولم نسْمَع عربياً يقوله،وله وجه من القياس))(١٢٢).ووصفه ابن هشام بأنّه قليل، قال في أوضح المسالك:((وهو قليل نحو» مَنْ يقُم ليلة القدرِ إيماناً واحتساباً غُفر له))(١٢٣)، ومنه:(إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ منَ السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضعينَ)(١٢٤). لأنّ تابع الجواب جوابَ،ورَدّ النَاظم بهذين ونحوهما على الأكثرين،إذ خَصّوا هذا النوع بالضرورة))(١٢٥).وما ذهب إليه ابن هشام تبعاً لقراءة عيسى بن عمر هو اختيار الفراء وابن مالك اللذين قالا:إنّه جائز في السعة، وروى قول عائشة رضي الله عنها عندما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا

١١٩ سورة الأعراف الآية (١٣).

١٢٠ أبو حيان، البحر المحيط ٣٧١/٤ وانظر محمود حسني مغالسة، قراءات النحاة الأوائل في الميزان مصادرها ملامحها موقف العلماء منها، دار المسيرة _ عمان_ الأردن ،ط١ ١٤٣١ه، ص ١٤٧.العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن،١٧٠/١

١٢١ البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه المقتضب ٥٩/٢، والخزانة ٦٥٤/٣.

١٢٢ سيبويه ،الكتاب ٢٤٢/٣.

١٢٣ محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري طبعة مرتبة ومرقمة حسب المعجم المفهرس وفتح الباري، دار السلام للنشر والتوزيع-الرياض، ط١ ١٤١٧هـ، باب قيام **ليلة القدر** من الإيمان رقم الحديث ٣٥، ص١١.

١٢٤ سورة الشعراء، الآية (٤).

١٢٥ ابن هشام الأنصاري أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر ٢٠٦/٤.

بكر أن يُصلي بالناس في مرضه:((إنّه رجل أسيف متى يَقُمْ مقامك رقّ)) (١٢٦). وقال الشاعر(١٢٧)

إنْ تصرمونا وصلناكم، وإنْ تصلوا* ملأتُم أنْفُسَ الأعداء إرهابا

وقال قعنب بنِ أم صاحب:

إنْ يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً* عَنِّي، وما يسمعوا من صالح دفنوا (١٢٨)

ويلاحظ في هذه المسألة كثرة الشواهد مع تنوعها بدءاً بقراءة عيسى ثم الحديثين الصحيحين المرويين عن البخاري، وطائفة من الشواهد الشعرية المذكورة، وما ورد في مواضع أخرى أليس يكفي هذا لخروج هذه المسألة من الضرورة. وبالأحرى أنّ يُبيّن مفهوم الشذوذ والضرورة عند هؤلاء؟ ولنا في ما ذكره ابن هشام عبرة، حين وصَفَه بأنّه قليل، فهذا أهون من نعته بالضرورة؛لأنّ ذلك مدعاة للقدح في القراءة وغيرها .

٧/ ومن ذلك العطف على معمولي عاملين ، ومنه أنْ قال أعرابي أنشدني أبو العالية:

ألا تسأل المكيّ ذا العلْم ما الذي يحلُّ من التّقبيلِ في رمضانِ؟

فقال لي المكيُّ : أمّا لزوجةٍ فسبْعٌ ؛ وأمّا خُلّةً فثماني

قال المبرد:((قوله»خُلّة» يريد ذات خلّة ، ويكون سمّاها بالمصدر، كما قالت الخنساء:

فإنّما هي لإقبال وإدبار

...وفي هذا الشعر عيب؛وهو الذي يسميه النحويون العطف على عاملين،وذلك أنّه عطف «خُلّة»على اللام الخافضة ل»زوجة» وعطف ثمانيا على «سبع» ويلزم منْ قال هذا أنْ يقول:مرّ عبد الله بزيد وعمرو وخالد ،ففي هذا القبح ، وقد قرأ بعض(١٢٩) القراء وليس بجائز عندنا:(إنَّ في السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ (٣) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤)

١٢٦ صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٨٤، ص ٦٩٣.

١٢٧ لبيت مجهول من شواهد العيني ٤٢٨/٤، والهمع ٥٩/٢، والأشموني ١٧/٤

١٢٨انظر عدّة السالك على أوضح المسالك، ٢٠٦/٤.

١٢٩قرأ حمزة واقرأ والكسائي (وما يبث من دابة آيات)(وتصريف الرياح آيات) بالخفض فيهما وقرأ الباقون بالرفع فيهما الرعيني،أبو عبد الله محمد بن شريح،الكافي في القراءات السبع،تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي،دار الكتب العلمية _بيروت ط١ ١٤٢١ه،ص٢٠٢.ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع، ٢٣٢/٢.وانظر الشوكاني، فتح القدير، ٦/٥.

وَاخْتلَاف اللَّيْل وَالنَّهَار وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ منَ السَّمَاء منْ رزْق فَأَحْيَا به الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتهَا وَتَصْريف الرِّيَاح آيَاتٌ)(١٣٠) فجعل» آيات» في موضع نصب وخفضها(١٣١) لتاء الجميع فحملها على (إنّ)، وعطفها بالواو ،وعطف»اختلافاً على»في»، ولا أرى ذا في القرآن جائزٌ؛لأنّه ليس بموضع ضرورة(١٣٢). فمنع المبرد لتأثره بالقياس ما قرأ به بعض السبعة؛ لزعمه بأنّ القرآن لا يحمل على موضع الضرورة.في حين أنّ الصحيح أن تعدل القاعدة لتستقيم مع القراءة.وقد ورد في كلامهم :ما كل سوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة، فسيبويه يلجأ إلى تأويله فيقول:»وبيضاء في موضع جرٍّ كأنّك لفظت بكل فقلت ولا كل بيضاء،كما أوّل قول أبي داود:

أكلّ امْرئٍ تحْسبين امْرأً ونارٍ توقّدُ باللّيل ناراً(١٣٣).

على تقدير: وكل نارٍ))١٣٤

٨/ ومنه تسكين الحرف المرفوع أو المجرور في الشعر شبّهوا ذلك بكسرة فخذ ، حيث حذفوا فقالوا فخْذ ، وبضمة عضُد حيث حذفوا فقالوا :عضْدٌ ؛ لأنّ الرفعة ضمة ، والجرة كسرة، قال الشاعر:

رُحْتِ وفي رِجْليكِ ما فيهما * وقد بدا هنْك منْ المئزر (١٣٥)

... وقد يُسكّن بعضهم في الشعر ويُشِمّ، وذلكَ قَولَ امرئ القيس:

فاليوم أشْرَبْ غيرَ مُسْتحْقب * إثماً من الله ولا واغل(١٣٦)

قال ابن عصفور: « والصحيح أنّ ذلك جائزٌ سماعاً وقياساً . أمّا القياس فإنّ النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام،لا يخالف ذلك أحدٌ

---

١٣٠ سورة الجاثية،الآيات (٣-٥).

١٣١ يريد : أنّها نصبت بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ لأنّها جمع مؤنث سالم.

١٣٢ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، مطبعة الاستقامة _ القاهرة ١٩٥١م.

١٣٣ البيت لعديّ بن زيد العابدي، وقيل الصحيح أنّه لأبي داود الإيادي.

١٣٤ سيبويه، الكتاب،٣٣/١.

١٣٥ البيت للأقيشر الأسدي،ذكره السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٣٣٧/٢، والبغدادي في الخزانة ٤٨٥/٤، ونسبه ابن عصفور في الضرائر ،ص٩٥ لابن قيس الرقيات ، وقيل للفرزدق وليس في ديوانه.

١٣٦ البيت في ديوانه،ص١٢٢، ٢٥٨، في الخصائص،٧٤/١، وهمع الهوامع، ٥٤/١، وشرح المفصل، لابن يعيش، ٤٨/١ .يغل « قال: فمعنى يغل يخون. ومعنى يغل يحتمل **معنيين**: **أحدهما** يخان، يعنى أن يؤخذ من غنيمته والآخر يخون، أي ينسب إلى الغلول، مادة(خون)،٨٥/٧.

منهم، وقد قرأت القراء:(ما لَكَ لا تأْمَنّا)(١٣٧)، بالإدغام وخُطّ في المصحف بنون واحدة ،فلَم ينكر أحدٌ من النحويين ،فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي ألّا يُنْكرُ ذهابها للتخفيف. وأمّا السماع فثبوت التخفيف في الأبيات التي تقدم ذكرها وروايتهم بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرها،وأيضاً فإنّ ابن محارب قرأ :(وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) (١٣٨)،بإسكان التاء،وكذلك قرأ الحسن:(وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً)(١٣٩) بإسكان الدال،وقرأ أيضاً مسلمة بن محارب:(وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ)(١٤٠).

٩/ ومما اختلف فيه حذف تنوين الاسم المضاف،قال سيبويه:((وزعم عيسى أنّ بعض العرب يُنْشِد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي (١٤١):

فألفيته غير مُسْتعْتِبٍ * ولا ذاكر الله إلاّ قليلاً *

لم يحذف التنوين استخفافاً ليُعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين؛ كما قال»رمى القوم»، وهذا اضطرار، وهو مُشبّه بذلك الذي ذكرتُ لك)) (١٤٢). وقد فسّر البغدادي حذف التنوين بقوله:((وإنّما آثر حذف التنوين للضرورة ،على حذفه للإضافة ،لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير))(١٤٣) .وهذا ما ردّه البَطَلْيوْسي:((وأمّا قوله :وحذف التنوين لالتقاء الساكنين،فإنّ هذا لا يُعدُّ ضرورة شاعر فقد قُرِئ :(قل هو الله أَحَدُ * الله الصمد)(١٤٤) فقرأ أبو عمرو:(عزيرُ بن الله) وذكر أنّه اسم عربيّ وأنّه حُذِف منه التنوين

---

١٣٧ سورة يوسف الآية (١١).
١٣٨ سورة البقرة، الآية (٢٢٨). قرأ مسلمة بن محارب : وبعولتهنّ ، بسكون التاء ، فراراً من ثقل توالي الحركات ، وهو مثل ما حكى أبو زيد : ورسلنا ، بسكون اللام. وذكر أبو عمر ، و: أن لغة تميم تسكين المرفوع من : يعلمهم ، ونحوه. وسماهم بعولة باعتبار ما كانوا عليه ، أو لأن الرجعية زوجة على ما ذهب إليه بعضهم.أبو حيان، البحر المحيط،٢/ ١٣٤.
١٣٩ سورة النساء، الآية (١٢٠).وعن الأعمش «يعِدْهم»بسكون الدال تخفيفاً .ابن جني،المحتسب،١٩٩/١، والدمياطي،إتحاف فضلاء البشر ٢٤٦/١.
١٤٠ سورة الأنفال، الآية (٧).
١٤١ البيت لأبى الأسود الدؤلى صدره : * فألفيته غير مستعتب * في الكتاب٨٥/١، والخزانة ، ٥٠/١
١٤٢ سيبويه ، الكتاب، ٨٥/١.
١٤٣ خزانة الأدب ، ٥/١.
١٤٤ سورة الإخلاص ، الآيتان (١ – ٢)

لالتقاء الساكنين . وقال أبو العباس محمد بن يزيد :سمعت عمارة بن عقيل يقرأ:(وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ)(١٤٥). بالنصب ، فقلت له ما تريد؟ فقلت له فهلاّ قلت : سابقٌ النهار ,فقال:لو قلته لكان أوزن أراد أنّه استثقل التنوين فحذف))(١٤٦).ألا ترى إلى ما ذكره البطليوسى حين قال:((فإنّ هذا لا يُعَدُّ ضرورة شاعر فقد قُرئ :(قل هو الله أحَدُ الله الصمد).

١٠/ ومما وصفه سيبويه بأنّه ضرورة شعر قوله: فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيّام من عجب(١٤٧)

قال الأعلم:»الشاهد فيه عطف الأيّام على المضمر المجرور«(١٤٨).وهذا ما جعل بعض النحاة يهاجم قراءة حمزة في قوله تعالى: ((وَاتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ بِه وَالأَرْحَامَ))(١٤٩)(بجر الأرحام) وقد ردّ المبرِّد هذه القراءة فقال:((لاتحَل القراءة بها))(١٥٠) ووافقه الزجاج فيما ذهب إليه بقوله: ((القراءة الجيدة نصب الأرحام ،أمّا الخفض فخطأ في العربية ،لايجوز إلا في اضطرار الشعر))(١٥١). وذهب ابن يعيش معقباً على المبرِّد بقوله ((وهذا القول غير مرضيٍّ من أبي العباس لأنّها قد رواها إمام ثقة ، ولاسبيل إلى ردِّ نقل الثقة ، مع أنّه قد قرأها جماعة من غير السبعة كابن مسعود والحسن البصرى وقتادة ومجاهد ،وإذا صحت الروايــة ،لم يكن سبيل إلى ردِّها))(١٥٢) ولهذا قال الإمام الرازي تعقيباً على موقف البصريين من هذه القراءة بالذات :((إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيراً مانرى النحويين متحيرين(١٥٣) في تقرير الألفاظ الواردة في القران ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنّهم إذا جعلوا ورود القرآن

---

١٤٥ سورة يس، الآية (٤٠).

١٤٦ إصلاح الخلل ،البطليوسى : أبو محمد بن عبد الله بن محمد السيد، تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي دار المريخ ، الرياض ، ط١ ١٩٧٧م ، ص٣٩٦.

١٤٧

١٤٨ هامش كتاب سيبويه، طبعة بولاق،٣٩٢/١.

١٤٩ سورة النساء، الآية (١).

١٥٠ شرح المفصل ،لابن يعيش، ص ٧٨ .

١٥١ الزجاج، معاني القرآن،٦/٢.

١٥٢ ابن يعيش، شرح المفصل ،٧٨/٣.

١٥٣ الأظهر أنها (حائرين).

دليلاً على صحتها كان أولى))([١٥٤]). فالجمهور على وجوب إعادة الجار إذا عُطِف على ضمير الجر : قال ابن مالك : ((وإذا كان المعطوف عليه ضمير جرٍّ لزِم عند جميع النحويين إلاّ يونس والفراء إعادة الجار كقوله تعالى (فقال لهَا وَلِلأرْضِ)([١٥٥]) . وللملتزمين إعادة الجار حجتان إحداهما:أنّ ضمير الجرِّ شبيه بالتنوين، ومعاقبٌ له فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين .

الثانية :أن حقَّ المعطوفِ والمعطوف عليه أن يَصْلحا لحلول كل منهما محلَّ الآخر وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطفُ إلاّ مع إعادة الجارِّ .وكلتا الحجّتين ضعيفة...وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمُها وتأخير ماعطفت عليه كثير.فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو(مررت بك وزيد) وإذا بطل كونُ ما تعلّلوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز . ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى (وكُفْر به والمسجد الحرام)([١٥٦]) بالعطف على الهاء،لا بالعطف على((سبيل)) لاستلزامه الفصل ببين جزأي الصِّلة .وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا))([١٥٧]) وهؤلاء يردّون قراءة سبعية ، كان بإمكانهم أنْ يخرِّجوها على وجه مقبول من وجوه العربية كما فعل الأخفش حين قال:(والأرحام) منصوبة أي:اتقوا الأرحام، وقال بعضهم(والأرحام)جر ، والأول أحسن)([١٥٨])

وأجاز الفراء أن يكون من هذا قوله تعالى:(ومَنْ لَسْتُمْ له برازقِين)([١٥٩]) ثم قال:وما أقلّ ما تردُّ العربُ حرفاً مخفوضاً على مخفوض قد كُني به))([١٦٠]).فالأولى في هذا أنْ نأخذ برأي ابن مالك وانتصاره لهذا القراءة برده

أبو عبدالله محمد بن عمر الفخر الرازي، التفسير الكبير المشهور ب(مفاتح الغيب)،تقديم خليل محي الدين الميس، دار الفكر_ بيروت،١٤١٤ه ،١٧١/٥. وعلى النوري السفاقسى ، غيث النفع في القراءات السبع بهامش سراج القارئ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، ط٣_ ١٣٧٣هـ_ ١٩٥٤م ، ص١٥٣.

١٥٥ سورة فصلت، الآية (١١١).

١٥٦ سورة البقرة، الآية (٢١٧).

١٥٧ ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ،١٢٤٧/٣.

١٥٨ الأخفش ، معاني القرآن ، ٤٣١/١.

١٥٩ الآية (٢٠) من سورة الحجر

١٦٠ الفراء ، معاني القراء ،٨٦/٢

على حجّتي المانعين، واختار الأخفش النصب لكنّه لم يَرُدّ قراءة الجرِّ أو يهاجمها كما فعل الآخرون. وهذا هو المنهج السليم الذي ينبغي أن يُسلك في التعامل مع قراءات القرآن.

وما يدعو إلى التوقف في قياس هؤلاء النحاة مخالفة مبدأ الكثرة الذي بنوا عليه قواعدهم ، ومن ذلك أنّهم قالوا: إنّ أفْعُل (بضم العين)، من جموع القلة ،إنّما ينقاس في «فعْل»إذا كان صحيح العين ،ولهذا جعلوا من الشاذ قياساً « أعين» جمع عين(١٦١). يقول عثمان الفكي : ((في حين أنّ هذا الجمع ورد في القرآن في اثنين وعشرين موضعاً(١٦٢)، وأنّ جمع «عين» على «عيون»لم يرد في القرآن إلا في عشر آيات(١٦٣)... فكيف_إذن_ يستقيم القول بشذوذ أعين مع هذه الكثرة ، ومع هذه التفرقة بين هذين الجمعين؟ نعم أنّ النحويين استدركوا فقالوا :إنّ «أعيناً» مما شذّ قياساً لا استعمالاً(١٦٤). ولكننا نتساءل : ما قيمة هذا القياس إذا كان يخالف هذه الكثرة في أفصح كلام عربي؟))(١٦٥) .

خاتمة البحث ونتائجه :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. أما بعد

فإني وبعد أن تناولت مفهوم الضرورة، وذكرت آراء النحاة فيه، وما لذلك من أثر في قواعد النحاة عامة، وقراءات الذكر الحكيم خاصة، توصلت إلى النتائج الآتية:

١/ الضرورة الشعرية ما وقع في الشعر و لا يجوز نظيره في النثر ،سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وأنّ الضرورة لا تجيز اللحن في الإعراب.

2/ أنّ النحاة يجب عليهم أن يعتمدوا في احتجاجهم على ما صحّ سنده من قراءات الذكر الحكيم، متواترةً كانت أم آحاداً أم شاذةً، لا أن يحكموا عليها وفق لغة الشعر.

---

١٦١ الأشموني، شرح ألفية ابن مالك،١٢٢/٤.

١٦٢ انظر على سبيل المثال سورة الأعراف الآيات (١٧٩،١١٦، ١٩٥)

١٦٣ انظر على سبيل المثال سورة الحجر الآية (٤٥).

١٦٤ الصبان،حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٢٢/٤.

١٦٥ عثمان الفكي،الاستشهاد في النحو العربيّ أصول النُّحاة ومناهجهم،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،ط١ ١٤٣١ه،ص٣٧٧.

3/ أنّ ما وصفه النحاة بالضرورة، وخاصة ما جاءت عليه قراءات الذكر الحكيم، ودعمته نصوص أخرى مسموعة من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم،وكلام العرب، يجب إعادة صياغة قواعده ليُعدّ جائزاً ،ولا يضرّ وصفه بأنّه قليل أو نادر.

4/ أنّه يمكن توجيه ما وصفه النحاة بالضرورة على وجه من وجوه الكلام وقد فعل ذلك بعضٌ منهم.

5/ أنّه ترتب على مفهوم الضرورة أنْ ردَّ بعض النحاة كُلّ ما وقع موقع ضرورة في نظرهم من القراءات، متواترة، كانت أم آحاداً أم شاذة؛ بحجة أن القرآن لا يوضع موضع ما جاء على الضرورة.

مراجع البحث

*القرآن الكريم

١/ إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية ، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١ ١٤٠٣هـ.

٢/الأخطل التغلبي أبو مالك غياث بن غوث،في ديوانه،ص١٩٧،تحقيق إيليا سليم الحادي،دار الثقافة_بيروت ،١٩٦٨م.

٣/الأخفش،سعيد بن مسعدة المجاشعي، معاني القرآن،تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد،ط١ ١٩٨٥م.

٤/الألوسي السيد محمود ،الضرائر الشعريّة وما يسوغ للشاعر دون الناثر شرحه محمد بهجت الأثري، المطبعة السلفية بمصر ــ القاهرة، ١٣٤١هـ .

٥/ ابن الأنباري،أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفين،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية_ صيدا،١٤٠٧ه.

٦/الأندلسي ،الوزير الفقيه أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري ت٤٨٧ه في معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع،بعارضه بمخطوطات القاهرة وحققه وضبطه مصطفى السقا، عالم الكتب _ بيروت،ط٣ ١٩٨٣م.

٧/البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري طبعة مرتبة ومرقمة حسب المعجم المفهرس وفتح الباري، دار السلام للنشر والتوزيع- الرياض، ط١ ١٤١٧هـ.

٨/البطليوسى،أبو محمد بن عبد الله بن محمد السيد، إصلاح الخلل ،تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي دار المريخ ، الرياض ، ط١ ١٩٧٧م.

٩/البغدادي،عبد القادر بن عمر،خزانة الأدب،تحقيق محمد عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي_القاهرة١٩٨٤م، ٣٩٦/٩

١٠/ابن الجزري ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي،النشر في القراءات

العشر،تحقيق علي محمد الضباع،دار الكتب العلمية _ بيروت ١٨٧٨م.

١١/ ابن جنِّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب_ بيروت،ط٣ ١٩٨٣م.

١٢/ ابن جني، سر صناعة الإعراب،تحقيق مصطفى السقا وآخرين،مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤م.

١٣/ الجوهري،إسماعيل بن حماد ،تاج اللغة وصحاح العربية،تحقيق لجنة بإشراف وزارة الإعلام _ مطبعة الكويت ١٣٩٥ه.

١٤/ أبو حيّان،أثير الدين بن يوسف الأندلسي،البحر المحيط مطبعة السعادة،ط١ ١٣٢٨ه.

١٥/ خالد سعد محمد شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، تقديم أ. د أحمد محمد كشك،مكتبة الآداب القاهرة، ط١ ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٦/الخليل بن أحمد، العين،تحقيق د/مهدي المخزومي ود/إبراهيم السامرائي،دار مكتبة الهلال،د.ت.

١٧/الدّاني، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ،جمعية المستشرقين الألمانية،د.ت.

١٨/الرازي،أبو عبدالله محمد بن عمر الفخر الرازي، التفسير الكبير المشهور ب"مفاتح الغيب"،تقديم خليل محي الدين الميس، دار الفكر_ بيروت،١٤١٤ه.

١٩ ابن رشيق،أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، العمدة في صناعة الشعر ونقده،حققه النبوي عبد الواحد، مكتبة الخانجي_ القاهرة، ط١ ١٤٢٠ه

٢٠/الرضي،محمد حسن الاستراباذي،شرح الرضي على الكافيةتحقيق يوسف حسن عمر طبعة منقحة وجديدة جامعة قاريونس_ ليبيا،ط٢ ١٩٦٦م.

٢١ الرعيني،أبو عبد الله محمد بن شريح،الكافي في القراءات السبع،تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي،دار الكتب العلمية _بيروت ط١ ١٤٢١ه.

٢٢ / الزمخشري،محمود بن عمر ،الكشّاف،رتّبه وصححه محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية_ بيروت ط١ ١٩٦٧.

٢٣/ابن السراج أبو بكر أحمد بن سهل، الأصول في النحو،تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة _ بيروت،ط١ ١٤٠٥ه.

٢٤/ابن السكيت،أبو يوسف يعقوب بن إسحاق،إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ،دار المعارف _ مصر، د.ت.

٢٥/سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان،الكتاب،تحقيق عبد السلام محمد هارون،عالم الكتب _بيروت١٩٦٦م

٢٦/ابن سلّام الجُمحي، طبقات فحول الشعراء،شرحه محمود شاكر، دار المدني_ جدة،د.ت.

٢٧/السيوطي،عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو،تحقيق أحمد محمد قاسم،مطبعة السعادة،ط١ ١٩٧٦م.

٢٨/السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر،المزهر،تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه،دار الجيل _ بيروت،د.ت.

٢٩/السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر همع الهوامع، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، ١٩٩٨م.

٣٠/ ابن عبد ربه ،أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، دار إحياء التراث العربي، بيروت_ لبنان،ط٣ ١٤٢٠ه.

٣١/شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر ١٩٦٨، ط٦ ١٩٦٨م.

٣٢/الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير،تحقيق سعيد محمد

اللحام،دار الفكر_ بيروت،ط١ ١٤١٢ه.

٣٣/الصبان، محمد بن علي،حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك،ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين ،بيروت _ لبنان ،ط١ ١٩٩٧م.

٣٤/ عثمان الفكي،الاستشهاد في النحو العربيّ أصول النُّحاة ومناهجهم،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،ط١ ١٤٣١ه.

٣٥/العكبري: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين التبيان في إعراب القرآن، تحقيق : علي محمد البجاوى ، إحياء الكتب العربية، د.ت.

٣٦/على النوري السفاقسى ، غيث النفع في القراءات السبع بهامش سراج القارئ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، ط٣ـ ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٣٧/ابن فارس،أبو الحسين أحمد،الصاحبي في فقه اللغة،تحقيق السيد أحمد صقر،مطبعة عيسى البابي الحلبي_ القاهرة، ١٩٨٢م.

٣٨/ الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، معاني القرآن،عالم الكتب بيروت، ط٣ ١٩٨٣م.

٣٩/الفيروزآبادي،محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحاة واللغة، تحقيق : محمد المصري ،جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت - ط١ ـ١٤٠٧ه.

٤٠/الكفوي،أبو البقاء الحسيني ت١٠٩٤ه،الكليات،تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري،وزارة الثقافة والإرشاد القومي _دمشق،١٩٧٥ .

٤١/ابن مالك ، جمال الدين عبد الله بن محمد، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وغادة أحمد عبد الموجود ،دار الكتب العلمية _ بيروت ،ط١ ١٤٢٠ه.

٤٢/ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي،عالم الكتب _ بيروت،ط٣ ١٤٠٣ه.

٤٣/المبرد،أبو العباس محمد بن يزيد،المقتضب،تحقيق محمد عضيمة،دار

الكتاب _القاهرة،ط٢ ١٩٧٩م.

٤٤/ابن مجاهد البغدادي، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف - مصر - ط٠٠،١٤٠٢هـ.

٤٥/محمود حسني مغالسة، قراءات النحاة الأوائل في الميزان مصادرها ملامحها موقف العلماء منها، دار المسيرة _ عمان_ الأردن ،ط١ ١٤٣١ه.

٤٦/المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ ت،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي،ط١ ١٤٢٨ه.

٤٧/مكي بن أبي طالب، كتاب التبصرة في القراءات السبع،تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية _ الهند،ط٢ ١٤٠٢ه.

٤٨/مرتضى فرح وداعة، السماع والقياس في النحو العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النيلين، ١٩٩٩م.

٤٩/منى إلياس، القياس في النحوي مع تحقيق الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر ــ بيروت١٩٨٥م.

٥٠/المناوي،محمد عبد الرؤوف،التوقيف على مهمات التعريف، تحقيق محمد رضوان الداية،دار الفكر المعاصر_ بيروت،ط١ ١٤١٠ه.

٥١/النحاس،أبو جعفر أحمد بن إسماعيل،إعراب القرآن،تحقيق خليل إبراهيم،دار الكتب_ بيروت،ط١ ١٤٢١ه.

٥٢/نوري حسن حامد المسلّاتي،أسباب الخلاف بين النّحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، دار الفضيلة ـــ بنغازي ـــ ليبيا ،د.ت.

٥٣/ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. حسن عمر ود. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥٤/ابن هشام الأنصاري أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر،د.ت.